

القاهرة تنفي تذلها لـ «النقد الدولي»



تدافع الحكومة عن نفسها بشأن تفاصيل القرض لكن الوفد الدولي يصر على شروطه (أي بي إيه)

الإصلاحات» حاليا في ظل وجود وفد «النقد الدولي»، ومنها قانون القيمة المضافة الذي سيقدمه البرلمان خلال الأيام القليلة المقبلة، إضافة إلى اعتماد زيادة أسعار الكهرباء لتخفيف الدعم وزيادة الميزانية. لكن مسؤولي الصندوق لا يزالون يؤكدون ضرورة أن يكون صرف الشرائح المختلفة للقرض مرتبطا بالإصلاحات التي سيتفق عليها مع تأكيد «ضرورة موافقة البرلمان عليها».

في شأن آخر، تثير التسوية التي وقعها رجل الأعمال المصري الهارب حسين سالم مع «جهاز الكسب غير المشروع»، تساؤلات عدة عن صيغة تقدير ثروته وسبب احتفاظه بنحو ثلثها برغم ترحبه بالأموال بطريقة غير مشروعة، وثبتت ذلك قضائياً، فضلاً عن انخفاض قيمة التسوية مقارنة بالغرامات المالية التي وقعت عليه قضائياً، وأبرزها الحكم بتغريمه أربعة مليارات دولار (36 مليار جنيه) في قضية تسهيل تصدير الغاز لإسرائيل بأسعار متدنية.

صحيح أن الحكم بـ36 مليار جنيه الغني لاحقاً، ولا تزال بعض القضايا المتهم فيها سالم منظورة جنائياً أمام القضاء، لكن اكتفاء الحكومة بتحصيل أقل من 5,5 مليارات جنيه

بينما تجهد الحكومة المصرية في الحصول على قرض الصندوق الدولي، وتبدي استعدادها للخضوع لإملاءات الغرب مقابل المال في ظل أزمات خانقة، طفت مجدداً إلى الواجهة أسئلة عن طبيعة التسوية الجارية مع رجل الأعمال الهارب حسين سالم

القاهرة - الأخبار

تواصل مفاوضات الحكومة المصرية مع وفد صندوق النقد الدولي، الذي تسعى إلى تمديد زيارته شهراً بدلاً من أسبوعين (بدأت السبت الماضي) وفق إعلان وزير المالية المصري، عمرو الجارحي، الذي قال إن سبب ذلك «الحاجة إلى الاتفاق على جميع التفاصيل، لأن الحكومة تسعى إلى الحصول على الشريحة الأولى من القرض في غضون أقل من شهرين». وأضاف الجارحي، في مؤتمر صحفي أمس، إن «صندوق النقد لم يتحدث عن تخفيض قيمة العملة المصرية، لأن هذا الأمر مرتبط بالبنك المركزي»، مشيراً في سياق ثانٍ إلى أنه «ما من رؤية لاستغلال موارد الشركات التي ستطرح في البورصة قريباً (مشروع الخصخصة)».

لكن الوزير تحدث بتحفظ عن تفاصيل المفاوضات، محاولاً نفي وجود شروط تسعفية من الصندوق تجاه الحكومة.

في المقابل، تحدثت مصادر حكومية عن وجود رغبة في تمرير «بعض

اقتصرت التسوية مع حسين سالم على ثلثي ثروته

حصوله على الجنسية الإسبانية حال دون ذلك. ينص اتفاق التسوية الذي أبرمه محاميه مع الجهاز بعد إقرار قانون التصالح في قضايا الفساد، على أن تؤول ملكية أي ممتلكات أو أرصدة لم يقدمها سالم إلى الحكومة إذا ظهرت خلال عشر

الشديد من الرئيس الأسبق حسني مبارك وتعاونته مع الاستخبارات في عدة مشروعات، إضافة إلى تأسيسه مشاريع سياحية عدة في شرم الشيخ وابتعاده عن الضوء. سالم، الذي يقول إنه يريد العودة إلى مصر، جرت محاولات عدة سابقة للقبض عليه وملاحقته، لكن

فقط (باعتبار أن ثروة سالم تصل إلى ثمانية مليارات جنيه)، يطرح تساؤلات عن التسوية، برغم أنها الاضخم في تاريخ الجهاز. وما يزيد الالتباس أن رجل الأعمال هارب إلى إسبانيا منذ «ثورة 25 يناير»، وحقق ثروة كبيرة وزعها في عدد من بلاد العالم بسبب قربه

تحايك حكومي على «بطلان التنازل عن تيران وصنافير»

حرج، كما أن مقيمي الدعوى الأولى بدأوا رحلة بحث عن وثائق عدة في مكاتب عالمية مثل مكتبة برلين تثبت تبعية الجزر لمصر قبل إقامة قيام السعودية.

الرئيس والحكومة، يأتي تعبيراً عن مخاوف رسمية بصدد حكم من «الإدارة العليا» ببطلان الاتفاقية الموقعة مع الرياض، ما سيضع الوجه الرسمي للبلاد في موقف

قبل تسعة أيام من استئناف المحكمة الإدارية العليا النظر في طعن الحكومة المصرية بحكم محكمة القضاء الإداري، بطلان التنازل عن السيادة على جزيرتي تيران وصنافير للسعودية في التاسع من نيسان الماضي، فوجئ المتابعون للقضية، يوم أمس، بإقامة دعوى أمام «محكمة القاهرة للأمر المستعجلة»، في سعي حكومي حثيث لوقف حكم «القضاء الإداري»، مع أن ذلك يخالف الإجراءات القضائية التي تنص على أن يكون الطعن بأحكام «القضاء الإداري» أمام «العليا». و«محكمة الأمور المستعجلة» تستغلها الحكومة منذ سنوات لإصدار أحكام لمصلحتها في القضايا المثيرة للجدل، وذلك لإحداث حالة من البلبلة أو للتهرب من تنفيذ الأحكام النهائية الصادرة من القضاء الإداري، الذي تحظى أحكامه باحترام وبتقوى من المجتمع، وخاصة أن الأخير سبق أن أصدر أحكاماً عدة تبطل قرارات الحكومة. كما أن الدعوى المقامة أمس قدمت باسم أحد المواطنين وحدد النظر فيها خلال جلسة الثلاثاء المقبل! تحايل الحكومة بتقديم الطعن عبر «هيئة قضايا الدولة»، الممثلة عن

صدر حكم من المحكمة العليا بإلغاء الاتفاقية سيجرح القاهرة امام الرياض بشدة (أي بي إيه)

